



لا يمكن وصف ما يجري في سوريا اليوم، من تطاول روسي على سلطة الأسد ونظامه وداعمه الإيراني، جيشاً أو أجهزة أمنية، إلا بأنه انقلاب عسكري، ولكن ليس بأدوات سورية أو بهدف انتزاع السلطة لمصلحة المتقلين، كما حال الانقلابات في البلدان العربية، إنما هو انقلاب لغير وجه النظام إعلامياً، وتغيير موازين القوى أمنياً، وإنهاء ملفات المنطقة سياسياً، بما يضمن مصالح إسرائيل وأمن حدودها، ورغبتها في استقرار التطبيع "فوق الطاولة" معها عربياً، وفق ما يمكن تسميتها صفقة القرن التي أنتجت مفاهيم جديدة في الصراع العربي الإسرائيلي، وصنعت أجندة جديدة لأولويات شعوب المنطقة، ليس من بينها تحرير ما اغتصب من أراضيها، بل ترويضها وتجيئها تحت طائلة معاقبها بأنظمتها الاستبدادية إلى الأبد.

ولكن، وفي حقيقة ما جرى، لم تكن سوريا في منأى عن حدوث انقلاب عسكري وشيك من داخل النظام، وعبر رموزه الحاكمة في موقع حزبية وأمنية وعسكرية، وحتى مدنية، على طريقة ما يحدث اليوم في البلدان العربية، ينهي حكم الأسد نظاماً وعائلة. إلا أن التعقيدات والتفاصيل التي تربط أجهزة الدولة الأمنية بالأجهزة العسكرية وقياداتها، وقدرة إيران على التوغل داخل منظومة الحكم في سوريا منذ الأيام الأولى التي عمّت فيها التظاهرات في درعا، ثم امتدت إلى باقي المدن السورية، بدءاً من عاصمتها وريفها القريب، امتداداً حتى مدنها في الوسط وعلى مقربة من الحدود على كل انتفاحاتها، أحبطت تلك المحاولات قبل أن تبلور تارة، أو خلال مراحل تنفيذها، كحال ما جرى لخلية الأزمة التي اجتثت بكمال أعضائها الفاعلين والمؤثرين أمنياً وعسكرياً وانتماء دينياً.

استثمر قادة الانقلاب في سوريا انشغال السلطات الأمنية والحزبية في تشكيل حكومة رياض حجاب، التي أعلن عنها في 23 يونيو/حزيران 2012، وقادوا حراكاً سرياً داخل أروقة القيادة القطرية وبين مكاتب المسؤولين في أجهزة الأمن ووزارة الدفاع، وقد أتاحت لهم اللقاءات التي كانت تجري تحت غطاء تشكيل حكومة حجاب، وفي التوقيت الزمني نفسه، أن

يختبروا إمكانية جمع عدد غير قليل من مفاصل القيادات والوزارات ضمن ما يمكن تسميته حكومة انقلابية، تدعمها جهات عربية ودولية، لتفويض حكم الأسد من داخل النظام والأسرة الحاكمة، بعد استنفاذ تلك الدول فرص الوساطة لتغيير مسار الصدام بين نظام الأسد والشعب، الذي اجتمع إرادته على التغيير الكامل لنظامه. وهنا يمكن الربط بين اكتشاف تحركات الانقلابيين وتوقيت عملية إطاحتهم (18 يوليو/ تموز 2012)، التي جاءت بعد تشكيل حكومة حجاب بأقل من شهر، وتسارع حركة هرب بعض القيادات في الجيش والأمن من سوريا بعد عملية الاغتيال المدببة.

والحديث هنا عن انقلاب ثلثة من الأسماء المعروفة في النظام السوري، لتفويض مسار الثورة وإزاحة بشار الأسد، لا يعني بالضرورة أنه انقلاب لتحقيق إرادة الشعب السوري، وحقه في تقرير مصيره، وإنما يمكن وصف ما كان يخطط له بأنه "انقلاب" في إطار احتواء الأزمة أو تبريرها، ضمن ما كان يصفه أحد المشاركين في المخطط بأنه إبعاد للخطر الذي يحدق بالأسد شخصاً ويسورية بلدأ، وفي الوقت نفسه، يمكن تفسيره بأنه عملية تصفية حسابات عائلية، تأخر فيها الانتقام المبغي، الذي أسهם بتبني صهر الرئيس عملية الانقلاب المرتقب، إذ انتشرت الحكايات عن خلافاتٍ مصلحيةٍ بين قائد العملية الانقلابية، آصف شوكت، ونسبيه الأسد، ما جعله أساساً ضمن قائمة الأعداء المتوقعين، وأسهمت الرقابة المشددة في كشف العملية "المبيبة"، فسارع النظام ومساندوه إلى تفجير قاعة الاجتماع مع كل مرديبه في عملية استخباراتية أودت بحياة كل المطلعين والمخططين للانقلاب من أعلى القيادات في الحزب والأمن والجيش. ما يعني أن رئيس النظام السوري استطاع مبكراً أن يطيح الانقلابيين من جيشه، وأن يستمر في قتلهم، وأن يحولهم من فاعلين متهمين بعملية الانقلاب إلى ضحايا للإرهاب الذي يطيح البلاد، مستفيداً من صلة القرابة التي تجمعه مع اللواء آصف شوكت، زوج أخته بشرى الأسد، أحد أهم أهداف التغيير الذي طاول مبني الأمن القومي السوري على وجهين مختلفين:

أولهما تأكيد أن ما يعصف بالبلاد هو حربٌ بين الدولة، التي يمثلها نظامه ورموزه (ومنهم الخلية الأمنية التي تم اغتيالها لتجنب سيناريو انقلابها الذي كان قاب قوسين أو أقل) ومجموعات إرهابية نافذة، استطاعت التغلغل داخل المجتمع السوري، وصولاً إلى أن يصبح لها أدوات تنفيذية داخل أكثر الأماكن تحصيناً، وهو مبني أعلى جهة أمنية، حيث بمقتل أحد أفراد عائلته ضمن المجموعة التي تم تصفيتها، ومنهم: رئيس مكتب الأمن القومي هشام بختيار، ورئيس خلية إدارة الأزمة اللواء علي تركمانى عضو القيادة القطرية لحزب البعث الحاكم، ووزير الدفاع داود راجحة ونائبه اللواء آصف شوكت، ما ينفي توجيه التهمة لنظامه أو لداعمه الإيراني.

وثانيهما أنه وجه رسالة حاسمة إلى قادة الجيش والسلطة، أن المهمة الموكلة لهم لم تعد حماية الحدود المحاذية لدولة الاحتلال الإسرائيلي التي تحتل، إضافة إلى الأراضي الفلسطينية، الجولان السوري منذ عام 1967، أو تلك الحدود مع تركيا التي تقطع لواء إسكندرон شمالاً، أو مع العراق العاصف بالأحداث والتجهيزات الإرهابية شرقاً، بل إن المهمة الأساسية هي حماية كيان النظام القائم من الشعب السوري، الذي ينادي بإسقاطه في تظاهرات عمت معظم المدن السورية آنذاك (منتصف 2012)، ما يوحى بأنها غير قابلة للانحسار، على الرغم من محاولات قمعها التي وصلت إلى قتل الجيش والأجهزة الأمنية ما ينافر مائة من المتظاهرين يومياً، واعتقال العشرات، وصولاً إلى ما يزيد عن مائة ألف معتقل سياسي، وحصار المدن ومنع وصول أغذية الأطفال إليها، أي إنه وضع أجهزة الجيش والأمن أمام خيار الاعتقال أو الموت، أيًّا كانت مكانتهم العسكرية أو حتى العائلية، بعد أن أصبح مقتل اللواء شوكت فزاعة النظام بوجه قادته العسكريين والأمنيين، ما حدا برموز قمعية أن تغادر سوريا بصمت أو علانية، تحت مسمى انشقاقات ضباط سجلت مئات الضحايا في سجونهم وفي ساحات المدن التي قمعوا تظاهراتها.

ربما تجاوزت سوريا مرحلة الانقلاب "الملي" بسبب طبيعة تكوين الجيش، وربط مفاصله ومصالحه برئيس النظام مباشرة، إلا أن الانقلاب الدولي في طبيعة العلاقات المصلحية المتحركة بين الدول الفاعلة في الصراع السوري، التي اتخذت

من سوريا ساحة لمعاركها هو أقسى بكثير في نتائجه على النظام، والشعب بشقيه المعارض والمؤيد، وسوريا الدولة اللينة حتى "الانعصار".

المصادر:

العربي الجديد